Journal of Sohag Agriscience (JSAS) 2024,9(1):101-109

ISSN 2402-1144
https://jsasj.journals.ekb.eg
JSAS 2024; 9(1): 101-109

Received: 12-02-2024
Accepted: 21-02-2024

Shymaa Ahmed Mohamed

Agricultural Economics' Department
Faculty of Agriculture
Sohag University
Sohag
82524
Egypt

The economic role of entrepreneurship and small projects

Shymaa Ahmed Mohamed

Abstract

The importance of entrepreneurship projects and activities comes to assume great importance in supporting the economy and increasing its competitiveness. Entrepreneurship and small projects occupy the forefront of the Egyptian state's agenda. Despite the availability of approximately 2.5 million small and medium enterprises in Egypt, their participation in economic and agricultural development is very weak. Compared to other countries, here it was necessary to recognize the pioneering role that entrepreneurship plays in advancing development by relying on the descriptive and analytical statistical approach and econometric analysis using Granger causality. Among the most important results that were reached was that small and medium enterprises contribute about 75% of the workforce. The total wages of workers amounted to about 40 billion pounds, with a production value of about 505 billion pounds, contributing about 4% of the total Egyptian exports. The volume of agricultural investments also reached 18 billion in 2022 compared to 2.9 billion in 2010. This is in addition to Egypt's low ranking in the business development, innovation and lack of the effectiveness of business incubators in Egypt, as they do not carry out any technical or marketing consultations. The study recommended the necessity of establishing an institutional entity to link small and medium enterprises with large projects to ensure their continuity, support entrepreneurial education, and reduce administrative routine in completing the transactions and procedures necessary to start a new project and work to internationalize the largest number of Small and medium projects.

Keywords:
Economic Role, Entrepreneurship, Small Projects

Corresponding author:
Shymaa Ahmed Mohamed
shymaa.elhakem@yahoo.com

المقدمة

في ضوء التوجهات العالمية نحو التركيز علي الاقتصاد المعرفي، وتعميق ثقافة العمل الحر والتخفيف من قيود الوظيفة، تأتي اهمية مشروعات وأنشطة ريادة الاعمال لتأخذ اهمية كبيرة في دعم الاقتصاد وزيادة قدرته التنافسية محليا ودوليا، وذلك بسبب دورها المحوري فى تحسين الإنتاجية وتوليد وزيادة الدخل، وتوظيف العمالة نصف الماهرة وغير الماهرة، بالاضافة إلى الابتكار والتقدم التكنولوجي، حيث تمثل المشروعات الصغيرة عصب اقتصادات العديد من الدول ومنها مصر، باعتبارها قوة ديناميكية لتحقيق التنمية الاقتصادية، يعمل بها جزء كبير من شرائح السكان فى ظل وجود نحو 2.5 مليون مشروع صغير ومتوسط .ولذلك تحتل ريادة الاعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة موقع الصدارة على أجندة الدولة المصرية، لما لها من دور محوري في تنمية ودفع عجلة الإنتاج بمختلف المجالات، حيث اتخذت مصر العديد من الجهود في مجال دعم الدورالإقتصادي لريادة الاعمال والمشروعات واعتبرتها ركيزة أساسية للنمو الاقتصادي وقاطرة التنمية والتقدم الصناعي.

مشكلة الدراسة

تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة أحد القطاعات الإقتصادية الهامة التي تستحوذ علي اهتمام كبير من قبل دول العالم ومنها مصر، وذلك بسبب دورها في تحقيق العديد من الاهداف الاقتصادية والاجتماعية، ولكن بالرغم من توافر ما يقرب من 5.2 مليون مشروع صغير ومتوسط ومتناهي الصغر في مصر، الا أن الوضع الحالي للتنمية الاقتصادية ضعيف جدا مقارنة بباقي الدول، حيث استفادت العديد من الدول من هذه المشروعات في تحقيق مستوي عالي من التنمية الاقتصادية من خلال دعم العديد من السياسات لتفعيل دور هذه المشروعات، وقد ظهر ذلك في محاولة القضاء علي البطالة والحد من الفقر وتحقيق رفاهية اقتصادية .ومن هنا كان لابد من دراسة الدور الاقتصادي الذي تقوم به ريادة الاعمال والمشروعات سواء كانت صغيرة او متوسطة او متناهية الصغر في مصر.

الهدف من الدراسة

تهدف هذه الدراسة بصفة أساسية للتعرف علي دور ريادة الاعمال والمشروعات في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في مصر، وذلك بهدف الخروج بتوصيات قابلة للتطبيق تساهم بفاعلية في توضيح الرؤي أمام صانعي القرار لوضع السياسات وتحديد الاليات المناسبة وذلك من خلال مجموعة من الاهداف الفرعية تمثلت في دراسة الوضع الراهن لريادة الاعمال والمشروعات لرصد اهميتها في الاقتصاد المصري بالاضافة إلى دراسة الدور الاقتصادي لريادة الاعمال من خلال أهم المتغيرات الاقتصادية التي تتأثر بها.

الطريقة البحثية

لقد تم الأعتماد علي المنهج الوصفي والتحليلي القياسي ،من خلال تحليل أهم المؤشرات الاقتصادية المرتبطة بريادة الاعمال والمشروعات الصغيرة، بالإضافة إلى إستخدام أسلوب التحليل القياسي في تقدير النموذج الإحصائي واستخدام سببية جرانجر كوسيلة لقياس التأثير المتبادل بين السلاسل الزمنية وذلك بعد حل مشكلة الانحدار من خلال عده محاولات على البرنامج الاحصائي E- views ، للوصول الي افضل النتائج والتي تتفق مع المنطق الاقتصادي والاحصائي.

مصادر البيانات

اعتمدت الدراسة علي بيانات البنك الدولي، والبنك المركزي المصري، ووزارة الاستثمار والتعاون الدولي، بالاضافة الي موقع الامم المتحدة للتجارة والتنمية، بالاضافة إلى تقارير المرصد العالمي لريادة الاعمال وموقع جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وقاعدة بيانات المعهد المصرفي المصري ،والعديد من المراجع العلمية العربية والاجنبية التي ناقشت بعض جوانب الدراسة.

الاطار النظري للدراسة

المشروعات الصغيرة وأنواعها: لا يوجد تعريف متفق عليه يحدد ماهية المشروعات الصغيرة، ويعزى ذلك إلى أن اعتماد معيار معين للتعريف سواء من حيث عدد العمال أو رأس المال المستثمر أو المستوى التقني، سينجم عنه نتائج متباينة تبعا لتباين الدول وطبيعة هياكلها الاقتصادية والاجتماعية، ولكن هنالك عدد من التعريفات التي تنطلق بشكل عام من رغبة متخذ القرار التي غالبا ما تتأثر ببيئة السياسات الاقتصادية والسياسات التي تهدف إلى تحقيق هدف تنموي أو اجتماعي ما. تعرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "يونيدو" المشروعات الصغيرة بأنها: "تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد، ويتكفل بكامل المسؤولية بأبعادها طويلة الأجل وقصيرة الأجل، كما يتراوح عدد العاملين فيها ما بين10-50 عامل، وألا يقل أرسمالها عن ٥٠ الف جنية. ويصف البنك الدولي المشروعات التي يعمل فيها أقل من10 عمال بالمشروعات متناهية الصغر، والتي يعمل فيها بين 10-50عامل بالمشروعات الصغيرة، وتلك التي يعمل فيها بين 50-100 عامل بالمشروعات المتوسطة.

ريادة الاعمال: عند البحث عن مفهوم ريادة الأعمال أو رواد الأعمال فى التحليل الاقتصاد نجد أنه هو ذلك الشخص الذى لديه الإاردة والقدرة على تحويل فكره جديدة أو إختراع جديد الى إبتكار ناجح ، بمعنى أنه الشخص الذى يتبنى المبادرة والتفكير الإبداعى ، وقادر

على تنظيم آليات إجتماعية و إقتصادية لتحويل الموارد الى واقع عملى كتقديم منتج جديد أو إدخال تغيرات تزيد من جوده السلعة أوالمنتج أو تنفيذ أشكال تنظيمية جديده فى الصناعة. وهناك وجهة نظر آخرى تقوم بتعريف ريادة الأعمال من حيث الحجم على أنها الشركات الصغيرة والمتوسطة حيث أن خلق المشاريع الجديدة هو جوهر ريادة الأعمال حيث أن رواد الأعمال هم الافراد المدفوعون بالفرص الذين يقودون التغيير الاقتصادي من خلال شركات جديدة مبتكرة . وعلى ذلك يمكن تعريف ريادة الأعمال على أنها "الأفكار الجديدة أو الطرق التى تمكن من إنشاء شركة أو تطوير شركة قائمة عن طريق مزج المخاطرة مع الإبتكار والإبداع والرقى بها نحو القمة . ويمكن أن نتوصل إلى أن ريادة الأعمال هى الاعتماد على مشروعات صغيرة أو متوسطة محدودة رأس المال، وأفكار هذه المشروعات تتسم بالإبداع ، ويكون الاساس فيها رائد الاعمال الذي يتسم بالموهبة الشخصية ومهاارته وقدرته على إكتشاف الفرصة وتحويلها الى مشروع يحقق ربح وقادر على النمو مع تحمل المخاطرة والمجازفة فى ظل ظروف عدم التأكد .

أولا: الوضع الراهن لريادة الاعمال في مصر:

أ/اداء مصر النسبي في تقييم شروط ريادة الاعمال:

تلعب المؤسسات والنشاطات الريادية دورا كبيرا في الاقتصادات النامية والساعية للنمو مثل مصر، ومع تمتع الاقتصاد المصري بوضعية خاصة تجعله في حاجة دائمة للمزيد من المشاريع الابتكارية، حيث ينظر الافراد في مصر والذين تتراوح اعمارهم من 18: 64 عام نظرة إيجابية إلى ريادة الاعمال، ويري 85% منهم أن ريادة الاعمال خيارا مهنيا مفضلا، كما يعتقد 60% منهم انهم يملكون المهارات والمعرفة اللازمة لانشاء أعمال خاصة بهم،كما أعرب 42% عن نيتهم في إنشاء أعمال في المستقبل.ولكي تحقق ريادة الاعمال دورها في الاقتصاد المصري يلزمها توافر عدة شروط وهي الدعم المالي والسياسات الحكومية والبرامج الداعمة لريادة الاعمالوالتعليم والتدريب ونقل التطوير والبنية التحتية وغيرها من الشروط ، والجدول التالي يوضح مدي تقدم مصر في هذه الشروط.

جدول رقم (1) اداء مصر النسبي في تقييم شروط إطار ريادة الاعمال خلال الفترة من 2018-2022

أهم الشروط	2018	2019	2020	2021	2022
تمويل مشاريع ريادة الاعمال	3.9	4	4.4	4.4	4.4
السياسات الحكومية (الدعم)	3.6	4.2	4.3	4.2	4.1
السياسات الحكومية(الضرائب والاعانات	3.1	3	3.5	3.9	4.2
برامج الحكومة الداعمة للريادة	3.3	3.3	4	4	4.1
ريادة الاعمال في مرحلة التعليم الاساسي	1.7	1.8	2.3	2.3	2.3
ريادة الاعمال في المرحلة الجامعية	3.1	3.4	3.7	3.9	4.2
نقل البحث والتطوير	2.8	2.9	3.5	3.4	3.4
البنية التحتية	3.9	4	4.5	4.6	4.6
ديناميكية السوق الداخلي	5.1	5.8	5.1	5	5.1
عبء السوق الداخلي	4	4.1	4.4	4	4.3
البنية التحتية المادية	6.5	6.1	6.5	6.1	6.6
المعاييرالثقافة الاجتماعية	4.1	4	4.6	4.7	4.8

* المؤشرات في الجدول تتراوح قيمتها من 1: 9 فكلما اقترب الرقم من 9 اصبح المؤشر جيد.

المصدر: المرصد الدولي لريادة الاعمال في مصر أعداد متفرقة.

من بيانات الجدول السابق تبين:

أن شرط الدعم المالي تراوح قيمته من 3.9 و 4.4 مما يشير إلي ضعف اداء تمويل مشاريع ريادة الأعمال في مصر ولكن بشكل نسبي بمعني انه متوفر عند الحاجة اليه ولكن بشكل نسبي، وذلك علي الرغم من برامج ومبادرات القطاعين العام والخاص لتقديم التمويل للمشاريع الريادية ، غلا ان هذا التمويل ما زال يمثل عقبه. وبالتالي ثمه مشكلة في إيصال الاموال عبر القنوات الصحيحة للمستفيدين. ومن ناحية السياسات الحكومية سواء من ناحية الدعم أوالضرائب اتضح ان المؤشر تراوح من 3.6و 4.3 وبالتالي فهذه السياسات لا تساهم في تطوير ريادة الاعمال في مصر.وذلك يفسر حصول مصر علي ترتيب 114 من أصل 190 في مؤشر سهولة الاعمال، أي ان الاجراءات الحكومية في مصر غير ملائمة لانشطة الاعمال في مصر وذلك قد يكون بسبب الضرائب والتعامل مع التراخيص وكثرة عدد الاجراءات اللازمة. ومن دراسة مساهمة الحكومة المصرية في تشجيع المؤسسات الجديدة من خلال الدعم نلاحظ من خلال المؤشر انها غير فعالة، على الرغم من أن "الهيئة العامة للاستثمار" تقدم نافذة واحدة (تهدف إلى تمهيد السبيل أمام المستثمرين وتسهيل وتبسيط إجراءات إنشاء الشركات وأن" الصندوق الاجتماعي للتنمية("وهو أحد المؤسسات الحكومية الرئيسية التي تدعم المشاريع والأعمال الناشئة الصغيرة والمتوسطة في مصر) يقدم الدعم للمشاريع المخاطرة الجديدة، يعتقد الخبراء أن الحكومة غير فاعلة في تقديم المساعدة للمؤسسات الجديدة والنامية من خلال الاتصال بجهة واحدة، يرى الخبراء أن هذا الشرط من شروط إطار ريادة الأعمال شرط ضعيف وبدراسة شرط التعليم والتدريب سواء في المرحلة الجامعية أو قبلها افادت البيانات بعدم جدوي هذا المؤشر وبالتالي فهو مؤشر ضعيف في دعم ريادة الاعمال علي الرغم من اهتمام الدولة بنشر ثقافة ريادة الاعمال في الجامعات، ظلت مصر في المرتبة الخيرة بين بلدان المرصد العالمي لريادة الاعمال علي صعيد مدي ملائمة التعليم والتدريب لريادة الاعمال،وبذلت العديد من الجهات الحكومية وغير الحكومية الجهود لتعريف الشباب بريادة الاعمال وأهميتها في الاقتصاد القومي من خلال

سلسلة من الانشطة والتي نظمت علي المستوي القومي مثل اسبوع الريادة العالمي،بالاضافة الي ذلك بات عدد اكبر من الجامعات يمنح تخصصا في ريادة الاعمال والابتكارمثل الجامعة البريطانية في مصر والجامعة الامريكية في القاهرة، ولكن هذه الجهود ما زالت غير كافية للتشجيع علي ريادة الاعمال. وبالرغم من أن ريادة الاعمال الناجحة تعتمد اعتمادا كبيرا علي الابتكار والابحاث والتطوير الا انه تبين من دراسة شرط البحث والتطوير ان الدعم المتوفر للعلماء لاستغلال افكارهم تجاريا خلال المؤسسات الجديدة والنامية والتي بدورها لا تتمتع بقابلية النفاذ الي الاسواق وبالتالي فالمشروعات الريادية الجديدة محرومة من احدث التقنيات بسبب أن التقنيات الحديثة لا تنتقل من الجامعات بفعالية بالاضافة الي ارتفاع تكلفة شراء احدث التقنيات وغياب الاعانات الحكومية لاكساب المعرفة والتكنولوجياولذلك فقاعدة العلوم والتكنولوجيا في مصر لا تدعم انشاء مشاريع مخاطرة عالية المستوي،حيث تنفق مصر حوالي0.7% فقط من اجمالي الناتج المحلي علي البحث والتطوير اي ما يعادل 2315 مليون دولار عام 2022. ومن العوامل الايجابية في مصر البنية التحتية المادية وهي سهولة النفاذ الي الموارد المادية مثل الاتصالات والمرافق اي امكانية تحمل نفقات المرافق الاساسية كالكهرباء والماء والغاز, ايضا شرط ديناميكية السوق الداخلية أي قدرة المشاريع الريادية علي التغيير في الاسواق من عام لاخر كانت ضعيفة في مصر ، ومن ناحية انفتاح السوق اتضح انه يمثل عبء علي المشاريع الريادية الجديدة حيث ان دخول سوق جديد ليس بالامر السهل، واخيرا بالنسبة لاطار الثقافة الاجتماعية اي مدي تشجيع المعايير الثقافية والاجتماعية للقيام بانشطة جديدة تبين من بيانات الجدول ضعف هذا الشرط ايضا.

ب/ نشاط ريادة الأعمال في مصر:

بلغ معدل النشاط الريادي المبكر في مصر(TEA) ،)والذي يقيس النسبة المئوية لعدد السكان الذين تتراوح اعمارهم من 18: 64 عاما الذين يحاولون بفعالية انشاء اعمال ريادية أو يملكون ويديرون اعمالا مسبقة لا يزيد عمرها عن ثلاثة اعوام ونصف)، حوالي 11.6% عام 2022، في حين بلغ معدل ريادة الاعمال الناشئة حوالي 4.9%، ومعدل ملكية الاعمال الجديدة نحو 6.7. %

كما بلغ معدل التوقف للأعمال في عام 2022 حوالي 8.8% ، وذلك اما بسبب ان المشروع غير مربح أو مشاكل في الحصول علي التمويل او البيع للغير او لاسباب شخصية، كما يتضح من بيانات الجدول رقم(2).

جدول رقم (2) نشاط ريادة الاعمال في مصر خلال الفترة 2018:2021

السنة/معدل النشاط	2018	2019	2020	2021
معدل ريادة الاعمال الناشئة	6.5	4	4	4.9
معدل ملكية الاعمال الجديدة	7	5.9	5.7	6.7
معدل النشاط الريادي الاجمالي	13.3	9.8	10.1	11.3
معدل ملكية الاعمال	5.7	4.25	5	5.2
معدل توقف الاعمال	10.2	7.6	8.1	8.8

https://www.gemconsortium.org/report

ج/ التوزيع القطاعي لريادة الاعمال في مصر:

تبين من بيانات الجدول رقم (3) ان قطاع الزراعة استحوز علي 10.3% عام 2022وقطاع الصناعة استحوز علي 14.9%، وتجارة الجملة والتجزئة علي 67.3% حيث بلغ عدد المنشات القائمة حوالي 1.9 مليون منشأه ويعمل بها حوالي 6 مليون عامل.

جدول رقم(3)التوزيع القطاعي لمشاريع ريادة الاعمال خلال الفترة 2017/2022

القطاع/ السنة	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الزراعة	6.6	0.13	0.7	8.3	8	10.3
التعدين	0.7	3.8	2.1	2.4	2.6	4.2
التصنيع	21.9	12.9	13.1	12.8	11.5	14.9
النقل	1.7	5.7	4.3	3.8	4.6	4.2
تجارة الجملة والتجزئة	53.6	50.3	54.3	61.5	2.8	67.3
تكنولوجيا المعلومات	0.2	-	0.4	0.3	60.5	0.5
القطاع المالي	0.5	1.8	1.8	-	0.3	0.2
خدمات الحرفيين	0.8	2	0.6	2.2	0.1	1.7
القطاع الصحي والتعليم	8.5	6.3	8.1	5.6	6.1	7.1
خدمات المستهلك	4.3	1.4	1.9	2.4	1.9	3.1

المصدر: تقرير المرصد العالمي لريادة الاعمال، أعداد متفرقة.

ثانيا: الوضع الراهن لبعض المؤشرات الاقتصادية للمشروعات الصغيرة.

أ/ واقع المشروعات الصغيرة في مصر:

تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة جانباً رئيسياً في الاقتصاد المصري،حيث تعد بمثابة العمود الفقري له، لما لهذه المشروعات من الأهمية الاقتصادية على الاقتصاد المصري، ويتوقع لهاأن تكون قاطرة النمو الاقتصادي في مصر خلال العقود القادمة وان تساهم في توفير العديد من فرص العمل اللازمة للزيادة السكانية المطردة فهذه المشروعات تشكل أكثر من ٩٩% من مشروعات القطاع الخاص غير الزراعي في مصر،وتسهم تقريباً في توفير ما يقرب من ثلاثة أرباع فرص العمل التي يوفرها هذا القطاع.ويبرز ذلك من خلال بعض المؤشرات الدالة على هذه الأهمية، منها:

1. حجم هذه المشروعات، إذ يبلغ عددها أكثر من 2.5مليون مشروع يضاف سنوياً نحو 39 ألف مشروع جديد، بما يجعلها تساهم بنحو 75% من العمالة بالقطاع الخاص غير الزراعي.
2. مثل المشروعات الصغيرة 87% من حجم المشروعات الصناعية مقارنة بـ11% للمشروعات المتوسطة.
3. تمثل المشروعات الصغيرة حوالي 13% من قيمة الإنتاج الصناعي مقارنة بـ46% للمشروعات المتوسطة.
4. يعمل بها حوالي6.9 مليون عامل ، وبلغ اجمالي قيمة اجور العاملين حوالي40 مليار جنية بقيمة انتاج بلغت حوالي 505 مليار جنية، تمثل منها المشروعات متناهية الصغر حوالي 2.3 مليون مشروع بنسبة 97% من اجمالي المشروعات، كما بلغت نسبة المشروعات الصغيرة حوالي 2.7% والمشروعات المتوسطة حوالي0.23%.
5. تصل نسبة مساهمتها في إجمالي الصادرات المصرية حوالي 4%، ورغم أنها نسبة ضعيفة مقارنة بالعديد من اقتصاديات دول العالم،الا ان هذا يشير الي القدرات الكامنة الغير مستغلة للصناعات الصغيرة في مصر والتي يمكن أن تلعب دورا حاسما في زيادة الصادرات.و تمثل هذه النسبة نحو 60% في الصين، 56% في تايوان، 70% في هونج كونج، 43% في كوريا الجنوبية.
6. تساهم المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بحوالي 43% من إجمالي الناتج المحلي في مصر، وتتجة النسبة الاكبر منها للصناعات التحويلية بواقع 51% يليها الشركات العاملة في مجال تجارة الجملة والتجزئة بنسبة40% والباقي موزع علي قطاعات السياحة والزراعة والتشييد والبناء والصحة وغيرها.

ب/ أهم الجهات الحكومية العاملة في مجال المشروعات.

- جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث بلغ اجمالي عدد المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر الممولة من جهاز الدولة لتنمية المشروعات حوالي 210 الف مشروع باجمالي قروض بلغ حوالي 5.1 مليار جنية وباجمالي عدد 410 الف فرصة عمل وذلك في محافظات الدقهلية والقاهرة والبحيرة والمنيا.
- الصندوق الاجتماعي للتنمية ووزارة التضامن الاجتماعي ، حيث بلغ عدد المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر الممولة بها حوالي 5.9 الف مشروع باجمالي قروض بلغ 200 مليون جنية توفر حوالي 11 الف فرصة عمل وذلك في محافظات المنيا وسوهاج.
- البنك المركزي والذي قام بتمويل قيمته 26 مليار جنية للمشروعات متناهية الصغر فقط استحوز القطاع الخدمي علي النسبة الاكبر من حجم التمويلات بنسبة 37% ثم القطاع الصناعي 33% ثم التجاري والزراعي بحوالي 19%، 11% من حجم التمويلات علي الترتيب وذلك في القاهرة والجيزة والاسكندرية والشرقية بنسبة 31.5% ، 15.5% ،13.3%، 11.2% علي الترتيب.
- وزارة المالية ووزارة الزراعة ووزارة التضامن الاجتماعي والتنمية المحلية ووزارة الاستثمار من خلال مركز بداية لريادة الاعمال،هذا بالاضافة الي عدد من الجهات الغير حكومية.

ثالثا:الدورالاقتصادي لريادة الاعمال والمشروعات الصغيرة

بدراسة الدور الاقتصادي لريادة الاعمال والمشروعات الصغيرة في مصر وذلك من خلال بعض المتغيرات او المؤشرات الاقتصادية مثل مؤشر النشاط الريادي ومؤشر التنمية البشرية ومعدل الناتج المحلي الاجمالي للفرد ومؤشر نسبة البطالة وعدد المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر أمكن التوصل للنتائج التالية:

جدول رقم(4): أهم المؤشرات الاقتصادية لريادة الاعمال والمشروعات الصغيرة في مصر خلال الفترة2012-2022

السنة	مؤشر ريادة الاعمال(TEA)%	مؤشر التنمية البشرية(HD)	الناتج المحلي الاجمالي للفرد(GDPPC)	نسبة البطالة(EM)%	عدد المشروعات (بالالف)(SP)
2012	7	0.66	2644.8	8.7	165.36
2013	7.4	0.669	2635	11.8	145.13
2014	7.8	0.67	2634.8	12.6	166.32
2015	7.6	0.68	2632.1	13.15	186.85
2016	7.6	0.683	2648.2	13.1	178.44
1017	7.4	0.69	2703.7	13.05	207.61
2018	14.3	0.695	2761.3	12.4	204.66
2019	13.3	0.696	2817.3	11.7	252.24
2020	9.8	0.701	2907.3	9.8	251.1
2021	10.1	0.707	2998.4	8.1	211.53
2022	11.6	0.707	2967.2	9.1	202.5

Source: (1) https://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD
(2) https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx
(3) Global Entrepreneur Monitor (GEM) rebor2022

حيث :
-TEA (مقياس لريادة الاعمال) Total early stage entrepreneurial Activity تمثل معدل النشاط الريادى الاجمالى وهو يقيس النسبة المئوية لعدد السكان الذين تتراوح أ عمارهم بين عامي18-64الذين يحاولون بفعالية إنشاء أعمال أو يملكون ويديرون مسبقا أ عمال تجارية لايزيد عمرها عن ثلاثة أ عوام ونصف.
-GDPPC (مقياس لبعد النمو الاقتصادي)وهو الناتج المحلى الاجمالى للفرد بالأسعار الثابتة بالدولار(سنة الأساس2010) .
-HD (مؤشر التنمية البشرية) HDI Human development index ويعتبر أحد المؤشرت التي تقيس البعدين الاجتماعي والاقتصادي للتنمية الاقتصادية حيث أنه مؤشر مركب يأخذ فى الاعتبار التعليم والدخل والعمر المتوقع وتتراوح قيمته من صفر الى الواحد الصحيح وكلما ارتفعت قيمته أرتفع مستوي التنمية الاقتصادية.
-EM(معدل البطالة الاجمالي) وهو نسبة أفراد القوي العاملة الذين ليس لديهم عمل ولكنهم متاحين للعمل ويبحثون عن الوظائف.

ومن خلال الجدول السابق يتضح أن:
معدل النشاط الريادي الاجمالي في مصر بلغ اقصي نسبة له 14.3% عام2018 ، ثم تذبذب بين الارتفاع والانخفاض ليصل إلي 11.6%،عام 2022 حيث يمثل رواد الاعمال الناشئة حوالي 4.9% من الراشدين ورواد اعمال المؤسسات الجديدة حوالي 6.7%.
وبالنسبة لمؤشر التنمية البشرية نلاحظ انه تراوح بين 0.66و0.70 وهذا يشير الي أن مصر ضمن قائمة الدول المتوسطة في معدل التنمية البشرية.أما مؤشر الناتج المحلي الاجمالي للفرد نلاحظ انه ارتفع من 2644 دولار عام 2012 إلى 2967.2 دولار سنويا للفرد في 2022.وبالنسبة لمؤشر معدل البطالة الاجمالي في مصر نلاحظ ان القيمة تذبذبت بين الارتفاع والانخفاض لتصل الي 9.1% عام 2022. في حين متغير عدد المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر ارتفع خلال سنوات الدراسة حتي بلغ 205.2 الف مشروع.

شكل رقم (1) تطور أهم المتغيرات المستخدمة في الدراسة خلال الفترة 2012-2022

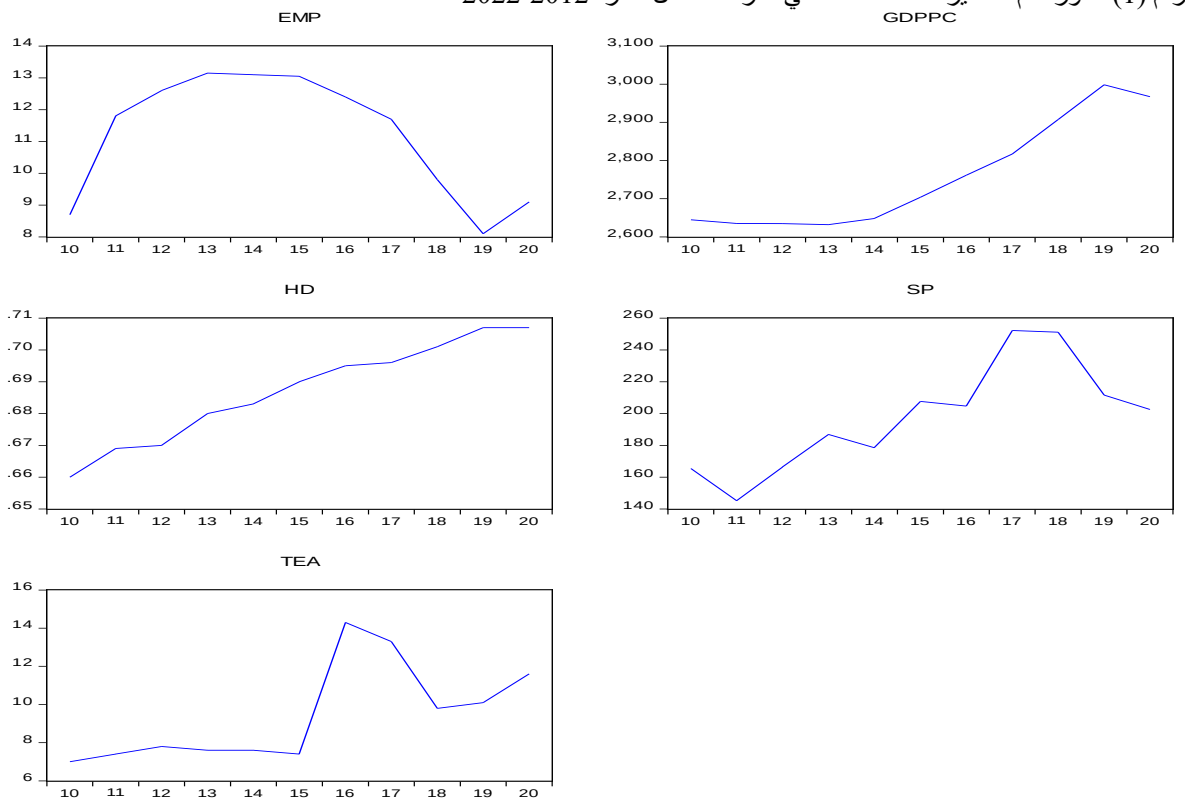

المصدر: الرسم البياني باستخدام برنامج ايفيوز من بيانات الجدول رقم (1)

وباجراء اختبار جرانجر للسببية وذلك لتحديد اتجاه العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة لذلك يجب أولا تحديد درجة تأخير المسار VARوهذا بالاعتماد علي المعيارين Akaike و Schwarz بالاستعانة ببرنامج .Eviews ويقوم هذا الاختبار علي اختبار الفرضية العدمية التي تنص علي عدم وجود علاقة سببية أو تأثير في المدي القصير بينX و Yالممثلة وفق الانحدار الذاتي وذلك من خلال تقدير معادلة النموذج.

الجدول رقم (5): نتائج تطبيق اختبار جرانجر للسببية علي متغير معدل النشاط الريادي وأهم المتغيرات الاقتصادية

Pairwise Granger Causality Tests Date: 03/12/22 Time: 05:54 Sample: 2012-2022 Lags: 2			
Prob.	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.0419	7.77356	9	GDPPC does not Granger Cause TEA
0.0222	11.4193		TEA does not Granger Cause GDPPC
Prob.	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.5783	0.62992	9	EMP does not Granger Cause TEA
0.0454	7.38591		TEA does not Granger Cause EMP
Prob.	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.2260	2.20688	9	TEA does not Granger Cause HD
0.2592	1.92867		HD does not Granger Cause TEA

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج ايفيوز.

من بيانات الجدول رقم (5)، يتضح أن الفرق الاول (GDPPC) تسبب الفرق الاول (TEA) ،وأيضا الفرق الاول (TEA) تسبب الفرق الاول (GDPPC).وهذا يعني ان نشاط ريادة الاعمال يؤثر في النمو الاقتصادي في مصر في المدي القصير والعكس صحيح وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية. كما يتضح ان الفرق الاول (EMP)لا يسبب الفرق الاول(TEA) ، وان الفرق الاول(TEA)تسبب الفرق الاول(EMP)،وهذا يعني أن ريادة الاعمال تؤثر في معدل البطالة والعكس غير صحيح. ويتبين من دراسة نشاط ريادة الاعمال وامؤشر التنمية البشرية أن الفرق الاول(TEA) لا يسبب الفرق الاول (HD)، وان الفرق الاول(HD) لاتسبب ايضا الفرق الاول(TEA)،وهذا يعني أن ريادة الاعمال لاتؤثر في التنمية البشرية والعكس صحيح.نامج ايفيوز.

الجدول رقم (6): نتائج تطبيق اختبار جرانجر للسببية علي المشروعات الصغيرة وأهم المتغيرات الاقتصادية

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 03/12/22 Time: 07:27
Sample: 2012020
Lags: 2

Prob.	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.5623	0.66702	9	EMP does not Granger Cause SP
0.0074	21.2724		SP does not Granger Cause EMP
Prob.	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.7764	0.26975	9	GDPPC does not Granger Cause SP
0.0264	10.3058		SP does not Granger Cause GDPPC
Prob.	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.1307	3.53315	9	SP does not Granger Cause TEA
0.0485	7.07953		TEA does not Granger Cause SP

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج ايفيوز

من خلال الجدول رقم (6) يتضح وجود علاقة سببية احادية الاتجاه من متغير عدد المشروعات الصغيرة ومعدل البطالة من جهه والناتج المحلي الاجمالي للفرد من ناحية اخري، وهذا يعني ان زيادة عدد المشروعات الصغيرة تؤثر في النمو الاقتصادي ومعدل البطالة .ايضا هناك علاقة سببية احادية الاتجاه من مؤشر ريادة الاعمال وعدد المشروعات وذلك يشير الي أن ريادة الاعمال تؤثر في زيادة عدد المشروعات في المدي القصير.

التوصيات

1. لابد من تحقيق التعاون الكامل بين جميع الجهات التي تعمل في خدمة قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة علي نفس المفاهيم والاهداف ، مما يحقق التكامل في الاداء وبالتالي تعظيم الاستفادة من الموارد الضخمة المتاحة لهذا القطاع دون إهدار.
2. العمل علي تهيئة بيئة محفزة للمشروعات وذلك من خلال تبني أصحاب الأفكار من مرحلة الفكرة حتى بداية المشروع لزيادة فرص نجاحه، وتوفير كافة الخدمات للمشروعات المزمع إقامتها أو القائمة ولديها رغبة في التوسع وكذلك تذليل العقبات التى تواجه المشروع في اي مرحلة من مراحلة.
3. الحد من الروتين الاداري في إنجاز المعاملات وتسهيل الاجراءات اللازمة لبدء المشروعات الصغيرة.
4. العمل على تدويل أكبر عدد ممكن من المشروعات الصغيرة وذلك عن طريق تطوير منتجاتها واختيار الاسواق المستهدفة وتحديد كيفية الوصول اليها.
5. العمل على انشاء كيان مؤسسي يعمل على ربط المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمشروعات الكبيرة لضمان الاستمرارية وزيادة الناتج القومي والقضاء علي البطالة.
6. العمل علي زيادة عدد حاضنات الاعمال وتطوير دورها لتقديم الدعم الفني والمالي والتسويقي للمشاريع الناشئة بالاضافة إلى ربط رواد الاعمال الجدد مع مرشدين وخبراء لمشاركة المعرفة ومنحهم امكانية النفاذ للاسواق العالمية.
7. توفير دورات تدريبية في مجال التسويق وتدريب اصحاب المشروعات الصغيرة على نظم الادارة الحديثة.
8. دعم التعليم الريادى من أجل خلق أجيال مؤهلة من رواد الأعمال، ولديهم القدرة علي المنافسة عالميا ، وعمل شراكات مع رجال الأعمال لدعم المشروعات الريادية الخاصة بالطلاب .

9. تصميم برامج تعليمية خاصة بريادة الاعمال ،تستهدف إكساب الطلاب المهارات الريادية ، وتكسبهم المعارف الخاصة بكيفية توليد الأفكار الإبداعية وتحويلها إلي مشروعات وإعداد دراسات الجدوي ،.كذلك تحويل دور الجامعة من التركيز علي التوظيف إلي التركيز علي خلق فرص العمل ،وذلك من خلال إعادة النظر في البرامج الأكاديمية والمقررات الدارسية الحالية ، لتخريج طلاب قادرين علي خلق فرص عمل .

المراجع

1. مجلة العلوم القانونية والاقتصادية،جامعة عين شمس،العدد الاول2021.
2. تقرير انجازت جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر2020.
3. شرين ودعاء"المشروعات الزارعية الصغيرة ودورها في تقليل البطالة وأثرها على التنمية المستدامة في مصر " معهد بحوث الاقتصاد الزارعي-مركز البحوث الزارعية،مجلة الجديد في البحوث الزراعية،كلية الزراعة-سابا باشا.
4. وازرة التجارة الخارجية, دارسة ع ن تعريف المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (تقرير نهائي), منتدى البحوث الاقتصادية لمشروع تنمية سياسات المشروعات الصغيرة والمتوسطة, وازرة التجارة الخارجية ومركز بحوث التنمية الكندية 2003.
5. هويدا محمود الإتربي (دكتور)،ريادة الأعمال مدخل لتطوير التعليم الفني 2030 لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية (العدد الخامس)كلية التربية جامعة طنطا2021.
6. جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر نتائج التمكين الاقتصادى للمراة 2018.
7. جيهان عبدالسلام (دكتور)"دور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية فى مصر" المؤتمر العلمي الرابع لكلية التجارة بعنوان : " تمويل وإدارة مشروعات ريادة الأعمال وأثرها على التنمية الاقتصادية " 2021.
8. قاعدة بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء2020.
9. UNCTAD, World Investment Report 2020, Towards a New Generation of Investment Policies, New York and Geneva, 2020, P:169

الملخص

الدور الإقتصادي لريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة

شيماء أحمد محمد أحمد

قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة سوهاج، سوهاج، مصر

1. ضعف الدعم الذي تقدمه شروط إطار ريادة الاعمال في مصر باستثناء البنية التحتية المادية، ويشير ضعف هذه العوامل علي إعاقة الدور الذي تقوم به ريادة الاعمال في مصر،بالرغم من الجهود المبذولة لتعزيز مستواها.
2. اشار التقرير العالمي لرصد العمل الريادي حصول مصر علي المرتبة الاخيرة ثلاثة مرات في تعليم ريادة الاعمال والتدريب عليها خلال فترة الدراسة.
3. أوضح تقرير التنمية البشرية عام 2022إلى ان ما يزيد عن 40% من الخريجين لم يقومو بأي مشاريع ريادية.
4. تبين من دراسة تقرير التنافسية العالمي إنخفاض ترتيب مصر في مؤشر تطور الاعمال والابتكار.
5. وجود أثر سلبي للثقافة الاجتماعية كألية لدعم ريادة الاعمال مما يقلل من دوافع الفرد نحو هذه المشروعات.
6. انخفاض اداء الكادر الاداري في مصر.
7. ضعف نقل الخبرات والاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في مجال ريادة الاعمال.
8. تواجة المشروعات الصغيرة والمتوسطة قدرا لا باس به من المشكلات سواء التمويلية أو الادارية او التسويقية أو التصديرية.
9. بلغت نسبة مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التصدير بحوالي 4% فقط من إجمالي الصادرات.
10. بالرغم من اهتمام الحكومة المصرية بتقديم العديد من المبادرات التمويلية عبر الصندوق الاجتماعي للتنمية أو عبرجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة او المبادرات المقدمة من البنك المركزي المصري، الا ان هذه المبادرات لم تحقق حلا ناجزا للمشكلات التمويلية لهذا النوع من المشروعات.
11. لم تقوم حاضنات الأعمال في مصر بالإستشارات الفنية أو الإدارية او التسويقية، ولا تقوم بتمويل اشتراك هذه المشروعات المحتضنة في المعارض الدولية لتسويق منتجاتهم وبالتالي فهي لا تمثل الشكل المتكامل للإحتضان.

الكلمات المفتاحية: الدور الإقتصادي ،ريادة الأعمال ،مشروعات الصغيرة.